ويبدو في هذا الشاهد على الأقلّ أن مقياس تجزئة الملفوظ هو صحّة نسبته إلى قائل واحد. وأنّ الاعتراض يعني تداخل حدثي قول من قائلين مختلفين ولا يعني تقطيع النصّ حسب وحدات تركيبيّة.

أما إذا قصرنا الاعتراض على المعنى النّحوي باعتباره واقعا «بين شيئين متطالبين» قلنا إن الجمل المعترضة لا محلّ لها من الإعراب أي أنّها جمل مستقلة كما يقول المحدثون ويدعم هذا التأويل قول ابن هشام آنفا: «إن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاما» [1].

الجملة الثالثة التي لا محلّ لها من الإعراب هي التفسيرية.

ويبدو أن مفهوم التفسير مفهوم بلاغي يدلّ على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلّق تركيبي أو إعرابي بينهما.

ويدلّك على ذلك أن الشواهد التي أوردها صاحب المغني - ولا خلاف بين النحاة في حملها على التفسير - لا يمكننا تعيين حكم نحوي لها إن اعتبرناها مكوّنات جزئية أو مركّبات إسنادية فرعية.

من ذلك الشاهد الثاني: (إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [2] فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم.

حيث يتعذّر إلحاق (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) بكلمة (آدَمَ) وتعليقها بها تركيبيا بأي وجه من وجوه الارتباط النحوي المعروفة كالحالية أو النعتية أو غيرها.

ومن ذلك الشاهد الثامن:

«وَعَدَ اللَّهُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) [3] لأن وَعدَ يتعدّى لاثنين، وليس الثاني هنا (لهم مغفرة)، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف، والجملة مفسّرة له، وتقديره خيرا عظيما أو الجنّة،

---

1 المرجع نفسه ج 1 ص 375.

2 سورة آل عمران «3: 59».

3 سورة المائدة «5: 9».